

إضاءات
التقرير الاقتصادي
2019





ارتفع معدل التضخم
السني ليبلغ نحو

%1.1

خلال عام
2019

أبرز الأقسام التي شهدت ارتفاعاً

الاتصالات

%5.1

النقل

%3.4

المفروشات
المنزلية ومعدات
الصيانة

%2.6

تباطؤ

معدل التغير في الرقم
القياسي لأسعار الجملة
للسلع المستوردة ليبلغ
نحو

%0.6

تباطؤ

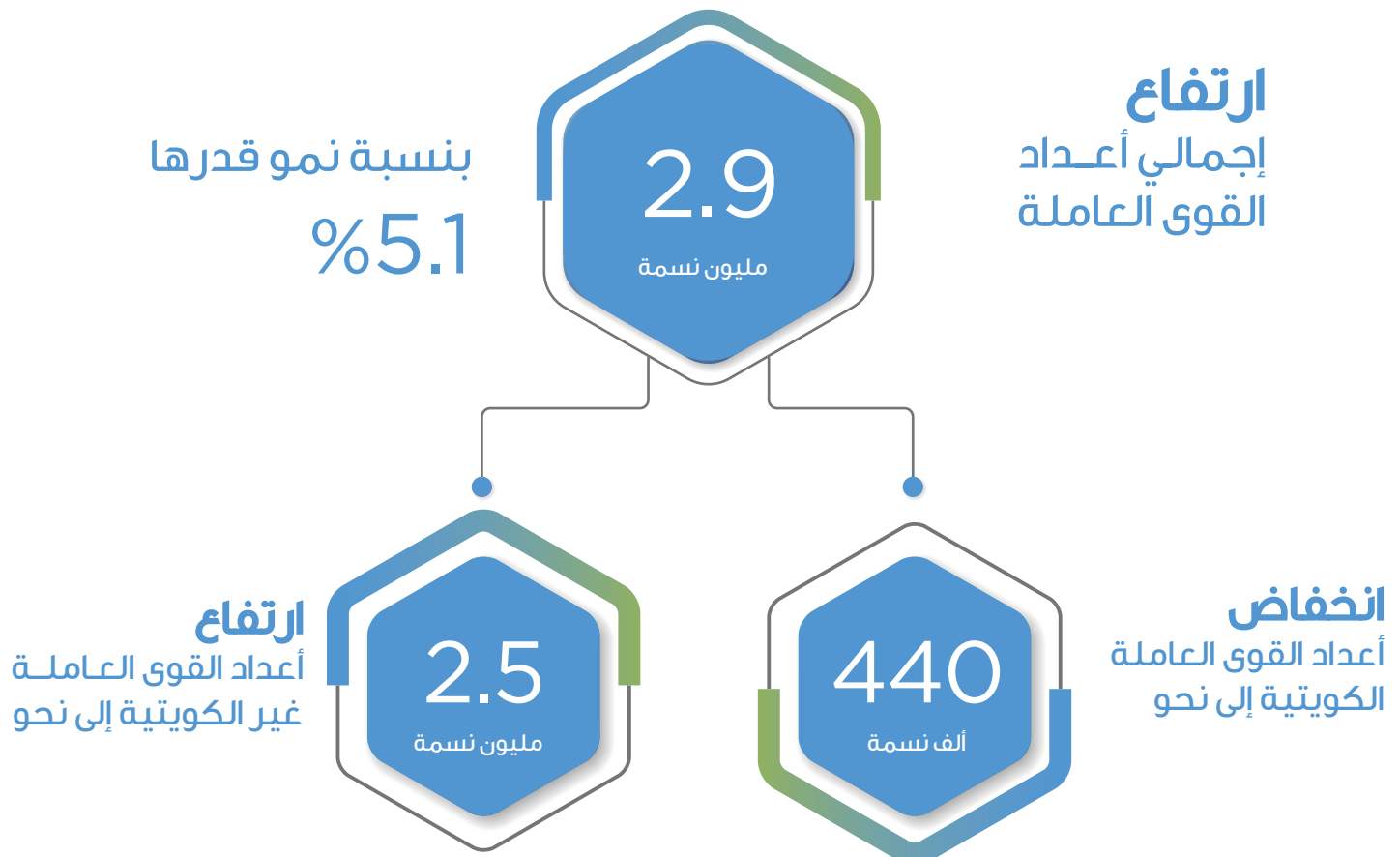
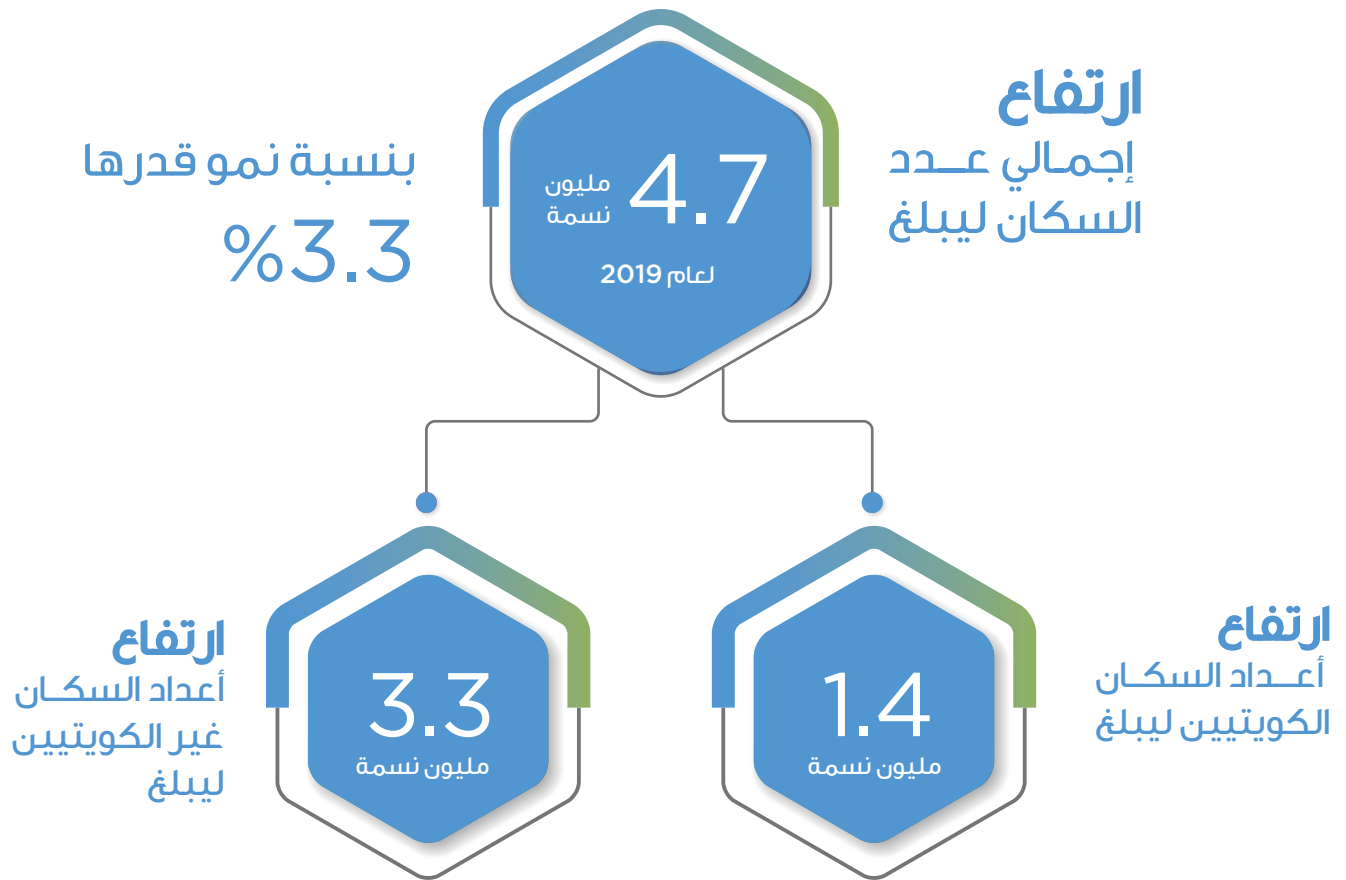
معدل التغير في الرقم
القياسي لأسعار الجملة
للسلع المنتجة محلياً
ليبلغ نحو

%0.7

تباطؤ

معدل التغير في الرقم
القياسي لأسعار الجملة
ليبلغ نحو

%0.6



السكان والقوى العاملة

3

%2.2

ارتفاع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل

%1.5

ارتفاع أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي بنحو

التطورات النقدية وسعر الصرف

4

استمرار جهود بنك الكويت المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بما يساهم في تكريس دعائم الاستقرار النقدي

استمرار تطبيق نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من العملات الرئيسية لأهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية

%0.1

انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة

في نهاية 2019

انخفاض

عرض النقد بالمفهوم
الواسع (ن2) بنحو

%1.2

في نهاية 2019

انخفاض
شبه النقد بنحو

%2.1

ارتفاع
الكتلة النقدية
(ن1) بنحو

%1.1

%7.8

انخفاض صافي الموجودات
المحلية للبنك المركزي
والبنوك المحلية بنسبة

%6.2

ارتفاع صافي الموجودات
الأجنبية للبنك المركزي
والبنوك المحلية بنسبة

نمو

محفظة القروض لدى
البنوك المحلية بنحو

%4.3

في نهاية 2019

قطاع العقار

التسهيلات
الشخصية

ارتفاع ارصده
بنحو

%9.3

يشكل نحو

%23.2

من إجمالي
المحفظة

ارتفاع ارصدها
بنحو

%3.9

تشكل نحو

%42.8

من إجمالي
المحفظة

%2.3

انخفاض قيمة تمويل الواردات المدفوعة عن طريق البنوك
المحلية بنسبة

تم تخفيض سعر
الخصم بمقدار

%0.25

في أكتوبر 2019 ليصبح 2.75%

وذلك في إطار متابعة
بنك الكويت المركزي
لتطورات مستويات أسعار
الفائدة المحلية على الدينار
الكويتي من جهة، واتجاهات
أسعار الفائدة على العملات
العالمية الرئيسية من جهة
أخرى

استمرار الهوامش
القائمة فيما بين
متوسطات أسعار
الفائدة على الودائع
لدى البنوك المحلية
لصالح الدينار الكويتي

ارتفاع متوسطات
أسعار الفائدة على
ودائع العملاء لأجل
بالدينار الكويتي
والدولار الأمريكي

أدوات الدين العام وسوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية

7

انخفاض الرصيد القائم من أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل في نهاية
عام 2019 ليبلغ نحو 2.072 مليار دينار مقابل نحو 3.542 مليار دينار في نهاية
عام 2018

ارتفاع

قيمة المعاملات في
سوق الودائع المتبادلة
فيما بين البنوك
المحلية بنسبة

%49.5

ارتفاع

رصيد مطالب البنوك
المحلية على البنك
المركزي بنسبة

%9.5

عمليات المقاصة والمدفوعات

8

2.2%

ارتفاع عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية بنسبة

0.8%

ارتفاع قيمة المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها بنسبة

5.9%

انخفاض إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنسبة

الإشراف والرقابة المصرفية

9

120

وحدة
في نهاية عام 2019

بلغ عدد وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضعة لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي

مواصلة بنك الكويت المركزي جهوده المستمرة في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وزيادة تحصين القطاع المصرفي وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

10

انخفاض ملحوظ في مطالب البنوك المحلية على الحكومة بنسبة

38.6%

في نهاية عام 2019

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنسبة

4.4%

في نهاية عام 2019

ارتفاع إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

6.7%

في نهاية عام 2019

انخفاض أرصدة ودائع القطاع
الخاص المقيم لدى البنوك
المحلية بنسبة

%1.7

في نهاية عام 2019

ارتفاع مطالب البنوك المحلية
على البنك المركزي بنسبة

%10.4

في نهاية عام 2019

ارتفاع رصيد صافي الموجودات
الأجنبية لدى البنوك المحلية
بنسبة

%3.4

في نهاية عام 2019

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة
لدى البنوك المحلية بنسبة

%11.4

في نهاية عام 2019

توافرت للبنوك المحلية
موارد مالية إجمالية من
عملياتها المحلية بقيمة

3.97

مليار دينار

ارتفاع أرصدة الحسابات
النظامية لدى البنوك المحلية
بنسبة

%7.7

في نهاية عام 2019

تحسن مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية خلال عام 2019

المطالب على القطاع الخاص
إلى ودائع القطاع الخاص

%111.4

معدل كفاية رأس المال
(البنوك المحلية)

%18.5

معييار السيولة

%30.2

صافي الربح إلى متوسط
الموجودات

%1.4

انخفاض صافي أرباح البنوك الكويتية بنحو

%2.8

ليصل إلى نحو

969.3

مليون دينار خلال عام 2019

تراجع قيمة الميزانية المجمعة
لشركات الاستثمار التي تعمل
وفق أحكام الشريعة الإسلامية
بنسبة

%2.9

في نهاية عام 2019

تراجع قيمة الميزانية
المجمعة لشركات الاستثمار
التقليدية بنسبة

%9.7

في نهاية عام 2019

تراجع قيمة الميزانية
المجمعة لشركات الاستثمار
المحلية بنسبة

%5.9

في نهاية عام 2019

ارتفاع الميزانية المجمعة
لشركات الصرافة المحلية
بنسبة

%13.4

في نهاية عام 2019

ارتفاع أرصدة الحسابات
النظامية لشركات الاستثمار
المحلية بنسبة

%8.3

في نهاية عام 2019

الحساب الختامي 2019-18

1.3

مليار دينار

عجز الموازنة العامة
للسنة المالية
*2019-18

3.2

مليار دينار

عجز الموازنة العامة
للسنة المالية
*2018-17

المصروفات العامة

الإيرادات العامة

21.8

مليار دينار

20.5

مليار دينار

المصروفات
الرأسمالية

المصروفات
الجارية

الإيرادات
غير النفطية

الإيرادات
النفطية

2.6

مليار دينار

19.2

مليار دينار

2.1

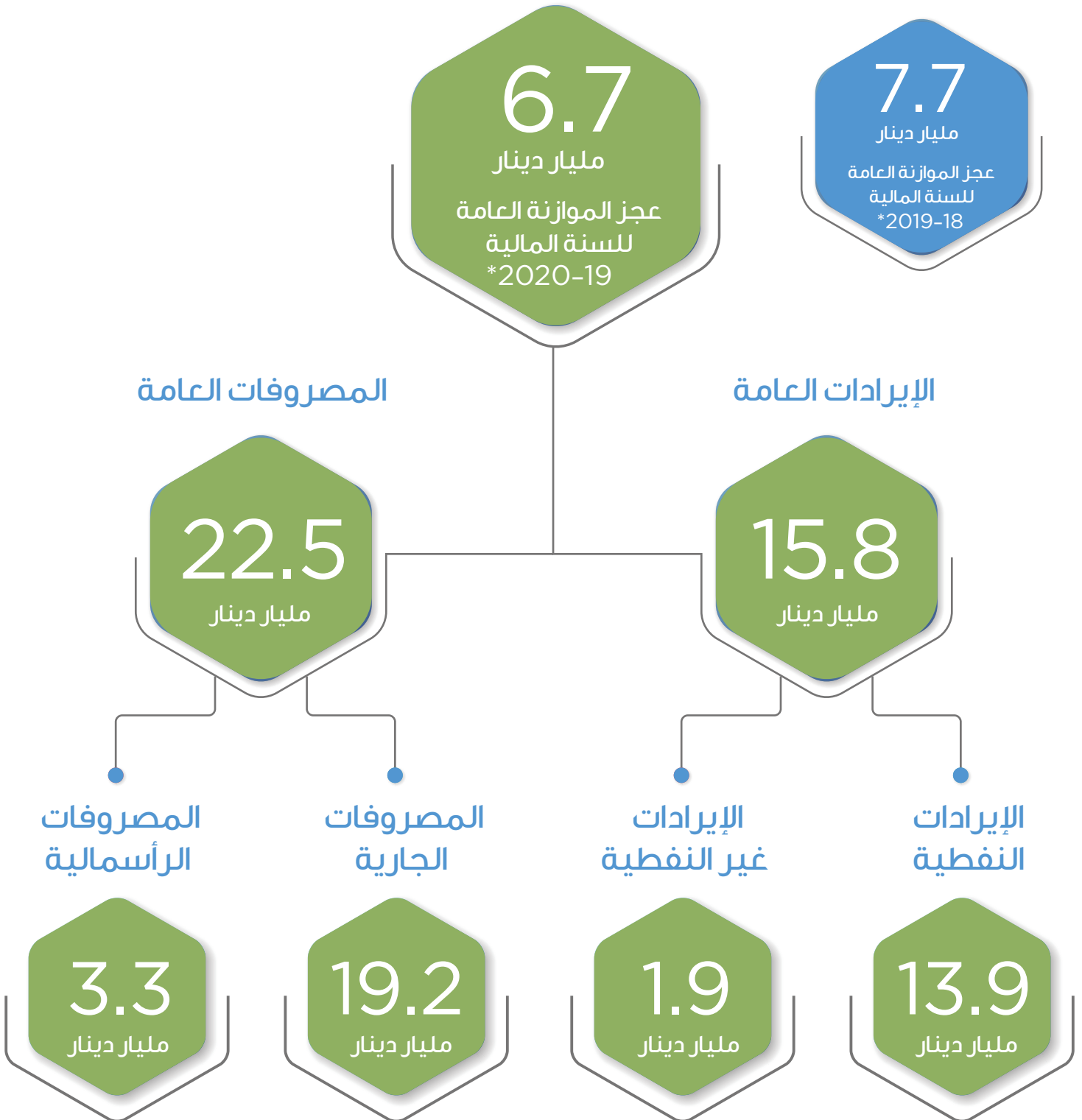
مليار دينار

18.4

مليار دينار

*الرصيد قبل استقطاع مخصصات صندوق إحتياطي الأجيال القادمة.

الموازنة العامة المقدرة للسنة المالية 2020-19



*الرصيد قبل استقطاع مخصصات صندوق إحتياطي الأجيال القادمة.

حقق الحساب الجاري في ميزان مدفوعات دولة الكويت فائضاً بنحو

6.7 %16.4 يُعادل

من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019

6.7

مليار دينار كويتي

جاء فائض الحساب الجاري محصلةً لكل من

فائض الميزان السلعي والخدمي

فائض ميزان الدخل الأساسي

عجز ميزان الدخل الثانوي

4.8 مليار دينار

5.9 مليار دينار

5.6 مليار دينار

%16.8

من إجمالي قيمة الواردات السلعية

بلغت نسبة الواردات السلعية من الدول الأخرى الأعضاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ارتفاع الفائض في الحساب الرأسمالي في عام 2019

7.4

مليار دينار خلال عام 2019

سجل الحساب المالي تدفقاً صافياً إلى الخارج بقيمة

0.8

مليار دينار

حقق الميزان الكلي خلال عام 2019 فائضاً بنحو

ارتفاع مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت خلال عام 2019

%23.7

في نهاية عام 2019

ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة

%32.6

في نهاية عام 2019

ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة

%3.6

في نهاية عام 2019

ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي
بنسبة

%0.8

في نهاية عام 2019

انخفاض طفيف في صافي أرباح
الشركات المدرجة في البورصة
بنسبة

%24.6

في نهاية عام 2019

ارتفاع القيمة السوقية الرأسمالية
للشركات المدرجة بنسبة

%3.2

خلال عام 2019

ارتفاع قاعدة الأسهم المصدرة
للشركات المدرجة في البورصة
بنسبة

%92.3

خلال عام 2019

ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة
بنسبة

%82.7

خلال عام 2019

ارتفاع كمية الأسهم المتداولة
بنسبة

%61.4

من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة خلال عام 2019

سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى
قيمة للأسهم المتداولة بنسبة

